تكلفة دعم المحروقات وأثرها على الموازنة العامة في ليبيا
دراسة قياسية عن الفترة (2006-2024)

د. أسماء عبد الرحمن الطالب
الهيئة الليبية للبحث العلمي

د. صلاح الدين عبد السلام الغول
الهيئة الليبية للبحث العلمي

الملخص:

تناولت هذه الدراسة برنامج دعم المحروقات وأثره على الموازنة العامة للدولة الليبية من خلال دراسة قياسية تغطي الفترة (2006-2024) حيث تم تجميع البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن مؤسسات الدولة، وهي ديوان المحاسبة، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، والنشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي القياسي تم إجراء اختبارات جذر الوحدة، دكي- فوللر الموسع Augmented Dickey Fuller Test (ADF) وفيليبس بيرون(PP)Philips-perron لمعرفة درجة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة، حيث يمثل المتغير المستقل حجم الدعم الذي تخصصه الدولة للمحروقات Fuel Subsidies (FS)، أما المتغير التابع فيمثل رصيد الموازنة العامة(GBB)، وأظهرت نتائج الاختبارين بأن السلسلتين كانتا مستقرتين عند المستوى (at level) أي أنهما متكاملتين من الدرجة صفر(0)I، وبناء عليه تم تطبيق منهجية الانحدار الخطي البسيط، واختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة ودرجة تأثير كلا المتغيرين، وخلصت الدراسة إلى أن القيمة المخصصة لدعم المحروقات كان لها أثر سلبي على الموازنة العامة مما يؤثر على قدرة الدولة على تخصيص الموارد المتاحة لأولويات التنمية. ومن ثم فإن العمل على إصلاح برنامج دعم المحروقات من شأنه أن يعزز كفاءة الاقتصاد، ويحسن من موقف الموازنة العامة.

الكلمات الدالة: دعم المحروقات، الموازنة العامة، الإنفاق الحكومي، الانحدار الخطي، سببية جرانجر.

Abstract:

This This study addressed the fuel subsidy program and its impact on the general budget of the Libyan state through a standard study covering the period (2006-2024), where data were collected from annual reports issued by state institutions, namely the Audit Bureau, the Ministry of Planning, the Ministry of Finance, and the Economic Bulletin of the Central Bank of Libya. Based on the descriptive analytical approach and the standard quantitative approach, unit root tests, Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) and Philips-Perron (PP) were conducted to determine the degree of stability of the time series of the study variables, where the independent variable represents the size of the support allocated by the state to fuel Subsidies (FS), while the dependent variable represents the general budget balance (GBB). The results of the two tests showed that the two series were stable at the level, i.e. they are integrated from degree zero I (0). Accordingly, the simple linear regression methodology and the Granger causality test were applied to determine the direction of the relationship and the degree of influence of both variables. The study concluded that the value allocated to fuel subsidies had a negative impact on the general budget, which affects the state's ability to Allocating available resources to development priorities. Thus, working on reforming the fuel subsidy program would enhance the efficiency of the economy and improve the general budget position.

مقدمة:

ترجع جذور برامج الدعم بشكل عام في ليبيا إلى طبيعة النظام الاشتراكي الذي انتهجته منذُ عقود حيث اعتمدت في إطاره مجموعة من التدابير التي تتسم بالطابع الاجتماعي، ومن أبرزها مجانية التعليم والصحة، وتوفير المساكن بأسعار ضئيلة ودعم بعض السلع الاستهلاكية كالسلع التموينية، والمحروقات. لذا يُعد دعم المحروقات أحد أهم أوجه الدعم الحكومي في العديد من الدول بما في ذلك دولة ليبيا. ويرجع هذا الدعم إلى سياسات اقتصادية، واجتماعية تبنتها هذه الدول؛ لتوفير المحروقات بأسعار مدعومة للمواطنين، سواء كان ذلك للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية. وعلى الرغم من الأهداف الاجتماعية التي يحققها برنامج دعم المحروقات، فإنّه في الكثير من الأحيان يترتب عنه آثار سلبية على الموازنة العامة للدولة. فارتفاع الإنفاق الحكومي على دعم المحروقات يؤدي إلى زيادة العبء المالي على الموازنة العامة، مما قد يؤثر على قدرة الدولة على تخصيص الموارد لأولويات التنمية الأخرى. كما أن دعم المحروقات قد يؤدي إلى إهدار الموارد وارتفاع نسبة الاستهلاك، ومن ثم زيادة الواردات وتفاقم الاختلالات في الميزان التجاري. لذلك تسعى العديد من الدول إلى إصلاح سياسات وبرامج دعم المحروقات والتحول نحو آليات أكثر استهدافًا وفعالية.

مشكلة الدراسة:

يهدف برنامج دعم المحروقات في المقام الأول إلى المساعدة الاجتماعية لذوي الدخل المحدود. ومع ذلك، قد يُساء استخدام هذا الدعم من قبل بعضهم لأغراض غير مشروعه مثل: التهريب وتجارة الأزمات، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية للدولة. هذا الواقع يطرح التساؤل الرئيس الآتي:

ما تأثير برنامج دعم المحروقات على الموازنة العامة للدولة؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية، وهي أن الزيادة المتنامية في حجم النفقات الموجهة لدعم المحروقات تُشكل أحد الأسباب الرئيسة في تفاقم عجز الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة ومن ثم بالإمكان اختبار الفرضية الآتية:

الفرضية العدمية (H0) لا يوجد أثر سلبي لبرنامج دعم المحروقات على الموازنة العامة.

الفرضية البديلة (H1) يوجد أثر سلبي لبرنامج دعم المحروقات على الموازنة العامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي موضوعي لمساعدة صناع القرار في ليبيا؛ لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن برامج دعم المحروقات، والإصلاحات المالية ذات الصلة، وتقديم توصيات بشأن إدخال بعض الإصلاحات على هذا البرنامج وذلك من خلال الآتي:

تقدير التكلفة الاقتصادية لبرنامج دعم المحروقات من خلال معرفة أثر العلاقة بين دعم المحروقات والموازنة العامة في ليبيا، وتقديم توصيات لإصلاحها أو استبدالها ببدائل أكثر استدامة.

إجراء تحليل لبرنامج دعم المحروقات، مع التركيز على هياكلها وآليات تمويلها وتأثيرها على مختلف الفئات الاجتماعية.

تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الدعم على مختلف الفئات، وتحديد مدى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كون سياسة دعم المحروقات أصبح لها تأثير قوي وواضح على زيادة حجم العجز في الموازنة العامة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها، وهي أثر برنامج دعم المحروقات على الموازنة العامة حيث يساعد هذا المنهج في فهم طبيعة هذه الظاهرة بشكل شامل وخصائصها. بالإضافة إلى المنهج

التحليلي الكمي القياسي لاختبار فرضية الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار السببية لجرنجر لمعرفة درجة التأثير بين المتغيرين ولتطبيق هذا النموذج الكمي تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS-13.

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان "**آثار دعم المحروقات على الموازنة العامة في ليبيا**" (2021) أجرتها مؤسسة الدراسات الاقتصادية في ليبيا. حيث أوضحت الدراسة أن دعم المحروقات في ليبيا يمثل نحو 20% من إجمالي الإنفاق الحكومي. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تقليص الدعم بنسبة 50% يمكن أن يوفر نحو(5) مليارات دينار ليبي للموازنة العامة. وأوصت بإصلاح تدريجي لسياسات دعم المحروقات والتحول نحو نظام استهداف أكثر كفاءة.

- دراسة بعنوان "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإصلاح دعم المحروقات في الجزائر**" (2019):

أجرتها وزارة المالية الجزائرية بالتعاون مع البنك الدولي. أوضحت فيها أن دعم المحروقات في الجزائر يمثل نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي. وجدت أن إصلاح دعم المحروقات من شأنه أن يعزز كفاءة الاقتصاد الوطني ويحسن أوضاع الموازنة العامة. كما قدمت توصيات بشأن تنفيذ إصلاحات تدريجية لدعم المحروقات مع تعويض المتضررين. (دراسة البنك الدولي،2019)

دراسة بعنوان "**دعم المحروقات في الأردن: التكلفة والبدائل**" (2017): هذه الدراسة أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الأردن حيث أظهرت نتائجها أن دعم المحروقات في الأردن يمثل نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي. كما قدمت الدراسة تحليلاً لبدائل إصلاح برنامج دعم المحروقات، مثل التحول إلى دعم مباشر للفئات المستهدفة. أوصت بإصلاح تدريجي لنظام دعم المحروقات مع مراعاة الآثار الاجتماعية.

دراسة (دندن، وقدار،2022) بعنوان: **الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020)**: استهدفت هذه

الدراسة تقييم أثار الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر وتوصلت إلى أن الدعم الحكومي ممثلاً في التحويلات الاجتماعية شكل نسبة مرتفعة من إجمالي النفقات تقدر 22% كما تسبب في إحداث عجز في الموازنة العامة بنسبة تتراوح ما بين 117%و130% خلال الأربع سنوات الأخيرة لفترة الدراسة ولذلك كان له أثر سلبي على الموازنة العامة.

المحور الأول: الإطار النظري للدعم الحكومي وعجز الموازنة العامة.

أولاًـ مفاهيم عامة حول الدعم الحكومي.

يتمحور مفهوم الدعم الحكومي حول الإبقاء على أسعار السلع أقل من مستوى السوق أو تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين أعلى من أسعار السوق أو أن تنخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر(مميش، عيدودي،2018، ص4). فبحسب تعريف منظمة التجارة العالمية للدعم الحكومي بأنه مجموعة من التحويلات المالية موجهة من الحكومة إلى قطاع اقتصادي معين خاص أو عام لتحسين مردوديته مع الحفاظ على سعر الخدمة أو المنتج عند مستوى منخفض وفي متناول القدرة الشرائية للمواطن (دراسة منظمة التجارة العالمية).

ويعرف الدعم بأنه "مجموعة من التسهيلات التي تمنحها الدولة أو التي تتنازل عنها للأفراد أو المشروعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهدف التخفيف من تكاليف المعيشة المتزايدة على الأفراد من ذوي الدخل المحدود"(حشيش،1989، ص74). ويمكن تعريف الدعم الحكومي أيضاً بأنه عبارة عن تحويلات مدفوعة نقدية أو عينية للأفراد أو الأسر، من أجل تقليل العبء المالي للحماية من المخاطر المختلفة (قدار، عيدودي،2019). أما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فتعرف الدعم بأنه البرامج النقدية أو العينية التي تساعد في الحد من الفقر عن طريق إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدنى من الرفاهية والغذاء لمساعدة للأسر المحتاجة (محمد زيهان،2021).

1.أشكال الدعم الحكومي.

الدعم الحكومي هو أداة مالية يتم من خلالها تقديم مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للمواطنين بهدف تخفيف العبء المالي عنهم وتحسين مستوى معيشتهم. وينقسم الدعم الحكومي بشكل عام إلى عدة أنواع وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على نوعين رئيسيين فقط هما الدعم السلعي ودعم المحروقات (محمد كمال، هدى إكرام ،2021).

الدعم السلعي: يُعرف بأنه دعم مالي تقدمه الحكومة لبعض السلع الأساسية والضرورية للمواطنين، مثل الغذاء والأدوية والمواد الاستهلاكية الضرورية، وذلك من خلال بيعها بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية في السوق. ويأتي الدعم السلعي في عدة أشكال، منها:

الدعم المباشر: وهو الدعم الذي تقدمه الحكومة مباشرة للمستهلك النهائي عند شراء السلع المدعومة.

الدعم غير المباشر: وهو الدعم الذي تقدمه الحكومة للمنتجين أو الموزعين لتخفيض أسعار السلع المدعومة قبل وصولها إلى المستهلك.

الدعم الموجه: وهو الدعم الذي يستهدف فئات محددة من المجتمع، كالفقراء والأشخاص ذوي الدخل المحدود.

دعم المحروقات: هو دعم مالي تقدمه الحكومة لأسعار الوقود (البنزين والديزل والغاز) بهدف الحفاظ على مستوى معيشي مناسب للمواطنين. ويأتي دعم المحروقات في شكلين رئيسن:

الدعم المباشر: وهو الدعم الذي تقدمه الحكومة للمستهلك النهائي عند شراء الوقود.

الدعم غير المباشر: وهو الدعم الذي تقدمه الحكومة للشركات المنتجة أو الموزعة للوقود لتخفيض أسعاره قبل وصوله إلى المستهلك.

ونستخلص مما سبق أن الدول تلجأ إلى تقديم سياسات وبرامج الدعم بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين وتخفيف العبء المالي عنهم. ويتم تنفيذ هذه السياسات بطرق مختلفة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد يكون الدعم موجهاً

لفئات محددة من المجتمع. ويعدّ هذا النوع من الدعم الحكومي أداة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.الأثار الاقتصادية المترتبة على برنامج دعم المحروقات.

تكبد الموازنة العامة مبالغ مالية ضخمة توجه إلى دعم المحروقات بدلاً من توجيهها إلى الاستثمار في قطاعات الصحة، أو التعليم، أو البنية التحتية.

ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار الصرف بفعل العجز الحاص في الموازنة العامة مما يدفع الحكومة إلى الاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي.

سوء استخدام السلع والخدمات المدعومة نتيجة لانخفاض أسعارها.

ثانياًـ الموازنة العامة.

الموازنة العامة هي خطة مالية سنوية تقدر فيها إيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة مالية. وتُعتبر الموازنة أداة مهمة لتخطيط وإدارة الشؤون المالية للدولة. وتتكون الموازنة العامة للدولة من التقسيمات الأتية:

الإيرادات الحكومية: وتشمل الضرائب والرسوم والإيرادات من الموارد الطبيعية والعائدات من الاستثمارات الحكومية.

النفقات الحكومية: وتشمل النفقات الجارية (رواتب وتشغيل) والنفقات الاستثمارية (مشاريع تنموية).

أ. عجز الموازنة العامة

تُعَدّ موازنة الدولة أحد أهم الأدوات في السياسة المالية للحكومة، حيث يتم من خلالها تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها للسنة المالية القادمة. وفي حالة ما إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فإن ذلك ينتج عنه عجز في الموازنة العامة. ومن المهم فهم أنواع العجز المختلفة لوضع السياسات المالية المناسبة لتصحيح هذا الخلل. وعليه يمكن تصنيف أنواع عجز الموازنة الحكومية إلى عدة أنواع رئيسة: (صندوق النقد الدولي،2013)

العجز الهيكلي:(Structural Deficit)

ناتج عن تباين هيكلي مستمر بين الإيرادات والنفقات الحكومية.

يرجع إلى عوامل هيكلية كالسياسات الضريبية أو الإنفاق الحكومي.

يستمر حتى مع التغيرات الاقتصادية الدورية.

العجز الدوري:(Cyclical Deficit)

ناتج عن التقلبات الاقتصادية الدورية.

يزداد في فترات الركود الاقتصادي نتيجة انخفاض الإيرادات والزيادة في النفقات.

وينخفض في فترات الانتعاش الاقتصادي.

العجز الموسمي:(Seasonal Deficit)

ناتج عن التغيرات الموسمية في الإيرادات والنفقات. كأن تكون الإيرادات أعلى في فصل معين والنفقات أعلى في فصل آخر.

العجز الاستثنائي:(Exceptional Deficit)

ناتج عن ظروف طارئة أو أحداث غير متكررة كالحروب والكوارث.

يتطلب تمويلاً خاصاً ولا يعدّ جزءاً من السياسة المالية العادية.

العجز الاختياري:(Discretionary Deficit)

ينشأ نتيجة قرارات سياسية بزيادة الإنفاق أو تخفيض الإيرادات.

يعكس التوجهات السياسية للحكومة.

ب. الأثار الاقتصادية والاجتماعية لعجز الموازنة العامة.

ارتفاع معدلات التضخم إذ يؤدي تمويل العجز إلى زيادة الكتلة النقدية مما يعمل على زيادة المستوى العام للأسعار. ويعد من الأثار والانعكاسات المهمة للدعم الحكومي حيث تقوم الحكومة بتمويل الدعم وخلق عجز في الموازنة العامة عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي أو المصارف التجارية مما ينتج عنه زيادة في حجم النقود وتزداد هذه الأخيرة بمعدل يفوق الزيادة في معدل الإنتاجية للسلع والخدمات وخاصة السلع ذات الطابع الاستهلاكي، ولذلك يحدث ارتفاع في مستوى الأسعار (قدارة، الزهراء،2019).

تخفيض معدلات الادخار والاستثمار حيث إن ارتفاع حجم الاقتراض الحكومي مما يكبح الادخار الخاص والاستثمار.

تدهور سعر الصرف وزيادة الطلب على العملات الأجنبية لتمويل العجز مما ينعكس في انخفاض قيمة العملة المحلية.

انخفاض كل من الإنتاجية ومعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

تراجع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية فقد تلجأ الحكومة لتخفض الإنفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي لتقليص العجز. (تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة).

زيادة البطالة نتيجة تراجع الاستثمار والنمو الاقتصادي مما ينعكس سلباً على مستويات التوظف.

ارتفاع معدلات الفقر والتفاوت الاجتماعي.

تراجع مستويات المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار وتراجع الخدمات الاجتماعية.

ج. طرق معالجة عجز الموازنة.

إن معالجة عجز الموازنة العامة يعد أمراً ضرورياً للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهناك عدة طرق يمكن للحكومة استخدامها لتقليص عجز الموازنة العامة دون التأثير سلباً على الخدمات الاجتماعية، من أهمها:(مجلة الطاقة العالمية).

زيادة الإيرادات الضريبية: من خلال توسيع الوعاء الضريبي وزيادة معدلات الضرائب على الأنشطة الاقتصادية ذات القدرة التمويلية العالية بالإضافة إلى محاربة التهرب الضريبي وتعزيز كفاءة إدارة الضرائب، مع فرض ضرائب جديدة على مصادر الدخل التي لم تكن خاضعة للضرائب.

ترشيد الإنفاق الحكومي: يمكن ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال إعادة النظر في أولويات الإنفاق الحكومي وتخفيض النفقات غير الضرورية، مع تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال إصلاح الجهاز الحكومي وتقليل الهدر والفساد والاستغناء عن بعض البرامج والمشروعات الحكومية ذات الجدوى الاقتصادية الضعيفة.

تنويع مصادر التمويل الحكومي: بالاعتماد على مصادر تمويل بديلة كالشراكات مع القطاع الخاص والاستفادة من الإيرادات غير الضريبية واستغلال الموارد الطبيعية

والثروات الوطنية في تمويل النفقات الحكومية بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة الإيرادات الحكومية.

إدارة الدين الحكومي بكفاءة: من خلال إعادة هيكلة الدين الحكومي مع تمويل عجز الموازنة من مصادر داخلية أكثر من الخارجية.

ثالثاً- تطور الدعم الحكومي للمحروقات ورصيد الموازنة العامة.

من خلال هيكل الإيرادات العامة للدولة يلاحظ مدى سيطرة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات؛ إذ تشكل نسبة 82% من إجمالي الإيرادات، في حين تشكل الإيرادات غير النفطية سوى 17% من إجمالي الإيرادات السيادية والنفطية، وبالرغم من التحسن في مستوى الإيرادات النفطية خلال السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال منخفضة مما قد يؤثر بشكل سلبي على الموازنة العامة وخاصة إذا ما انخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية ومن ثم ظهور عجز في الموازنة، الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى تعزيز الجهود من أجل تنمية مصادر الإيرادات غير النفطية وذلك بتشجيع الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات العامة بالداخل والخارج (تقرير ديوان المحاسبة 2021).

ويمكن إرجاع أسباب تدني حصيلة الإيرادات غير النفطية إلى مجموعة من العوامل من أهمها هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية، كذلك الاعتماد على قطاع النفط بشكل أساسي لتمويل الموازنة العامة، مع عدم مرونة الهيكل الضريبي.

شكل رقم (1) تطور دعم المحروقات ورصيد الموازنة العامة (2006-2024)

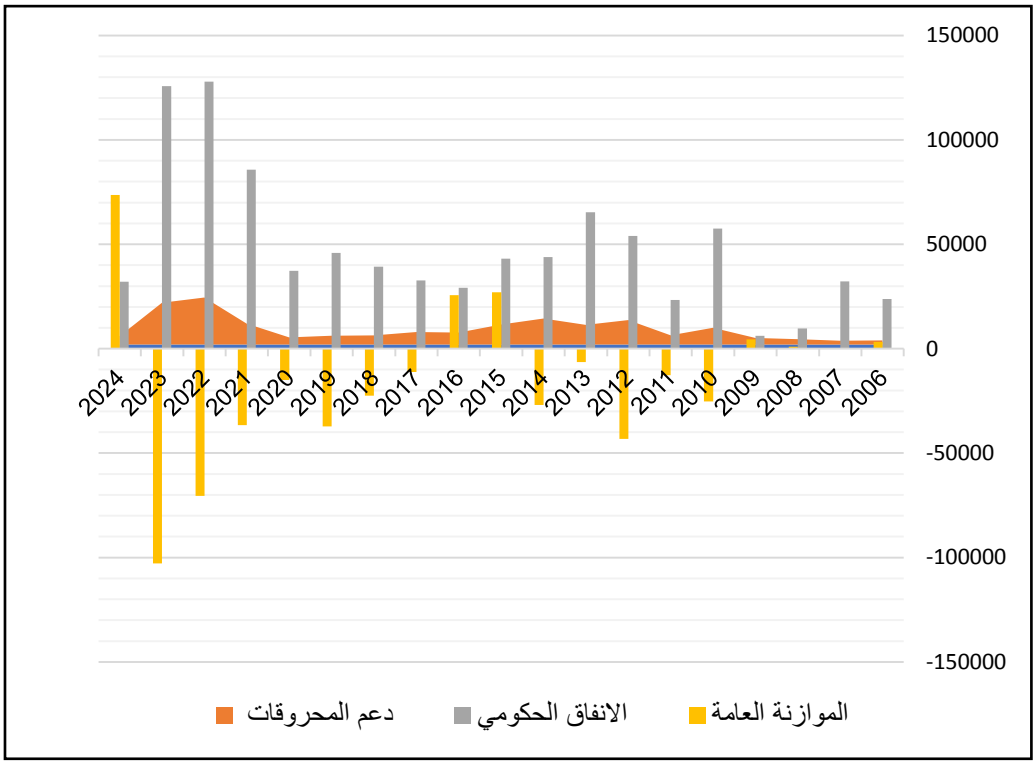

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لعدة سنوات.، تقرير ديوان المحاسبة (2021)

ويُعد دعم المحروقات من أكبر بنود الموازنة العامة والمتمثل في الباب الرابع المخصص للدعم بشكل عام، ففي سنة 2021 خصص للدعم المحروقات مبلغ 10 مليار دينار أي ما يعادل 2.2 مليار دولار وهو ما يشكل نسبة 84% من إجمالي مخصصات الدعم، كما أن هذا المبلغ لا يمثل قيمة دعم المحروقات الفعلية، حيث قامت المؤسسة الوطنية للنفط بمقايضة نفط خام قيمته 3.6 مليار دولار أي ما يعادل 16 مليار دينار مقابل توريد محروقات للاستخدام المحلي يضاف إليه كميات المحروقات المنتجة بالمصافي الليبية والتي بلغت قيمتها 9.6 مليار دينار ما يعادل 2.1 مليار دولار. ولذلك تبلغ تكلفة المحروقات المستهلكة نحو 32 مليار دينار أي

ما يعادل 7 مليار دولار وذلك بعد استبعاد مبلغ 3.9 مليار دينار الخاص بالمؤسسة والذي تم استخدامه في سداد التزامات مصرفية سابقة (تقرير ديوان المحاسبة 2021) وتشكل نسبة المحروقات الموردة من الخارج 70% من إجمالي الاستهلاك المحلي، في حين أن مسبة 30% المتبقية يتم إنتاجها محلياً من خلال المصافي. وبلغ إجمالي المبالغ المستلمة من بيع المحروقات بالسوق المحلي بالسعر المدعوم خلال سنة 2021 مبلغ وقدره 329,999,749 دينار ليبي تمثل 11 دفعة شهرية بقيمة 30 مليون دينار، في حين بلغت قيمة مبيعات المحروقات لشركة البريقة ما قيمته 1,467,415,108 دينار ليبي أي بفارق قدره 1,137,415,359 دينار والجدول رقم(1) يبين قيمة المبيعات حسب كل منتج.

جدول رقم (1) إجمالي المبيعات المحروقات لسنة 2021

المنتج	القيمة د.ل	المنتج	القيمة د.ل
البنزين	460,556,373	الغاز المسال	649,620
الديزل	586,064,124	زيوت البنزين	10,881,103
كيروسين الطيران	136,687,033	باقي الزيوت	6,640,204
كيروسين منزلي	4,614,322	أسطوانات 11 ك	11,996,399
الزيت الثقيل	46,954,674	أسطوانات 15 ك	22,186,211
معدات الغاز	41,698	مياه النضائد	143,347
إجمالي المبيعات من دعم المحروقات		1,467,415,108 د.ل	
إجمالي ما تم تحصيله		329,999,749 د.ل	

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2021.

المحور الثاني: التحليلي القياسي لأثر دعم المحروقات على عجز الموازنة العامة.

لتحديد أثر العلاقة بين دعم المحروقات ورصيد الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة(2006–2024) تم بناء نموذج قياسي تمثل فيه قيمة الدعم المخصص للمحروقات المتغير المستقل، أما المتغير التابع فيمثل رصيد الموازنة العامة وهو عبارة عن الإيرادات مطروح منها المصروفات، حيث تتكون السلسلة الزمنية للمتغيرين من (19) مشاهدة..

وعليه فإن النموذج القياسي يتكون من الآتي:

المتغير المستقل: قيمة الدعم المخصص للمحروقات (FS).

المتغير التابع: رصيد الموازنة (GBB).

1.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

للكشف عن اختبار جذر الوحدة ومعرفة درجة استقرارية السلاسل الزمنية سيتم الاعتماد على اختباري كل من ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون، وكانت النتائج كما هم موضح بالدول رقم(2)

جدول رقم (2) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المتغير	المستوى		الفرق الأول		درجة التكامل
	اختبار ADF	اختبار PP	اختبار ADF	اختبار PP	
	p–value	p–value	p–value	p–value	
FS	0.0338	0.1509	0.0237	0.2530	I (0)
GBB	0.0289	0.0295	0.0196	0.3045	I (0)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews13.

تبين من الجدول أنه بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة على السلسلتين الزمنيتين لمتغيري الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيلبيس بيرون PP أن السلسلتين مستقرتان في المستوى وبوجود الثابت With Constant، حيث كانت سلسلة دعم المحروقات FS مستقرة عند مستوى معنوية 5% بدلالة إحصائية (p = 0.0338) أما سلسلة رصيد الموازنة العامة GBB

فكانت مستقرة عند مستوى معنوية 5% بدلالة إحصائية ($p = 0.0289$) وبمن ثمفإن السلسلتين متكاملتان من الرتبة صفر $I(0) \sim GBB_t, FS_t$.

2.صياغة النموذج القياسي وتقديره.

استناداً على الدراسات السابقة يمكن استخلاص معادلة الانحدار الخطي البسيط والتي ستكون على النحو الآتي:

حيث يمثل المتغير التابع GBB رصيد الموازنة العامة والمتغير المستقل FS يمثل قيمة دعم **المحروقات**، أما B_0، فتمثل معّلمة الحد الثابت، و B_i معّلمة المتغير المستقل، μ_i حد الخطأ أو الخطأ العشوائي. وبعد تقدير العلاقة الخطية بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) كانت النتائج كالآتي:

$$GBB = \underset{t\,(-3.936)}{-4.4629\,FS} + \underset{t(1.817)}{19597}$$

3.الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

بعد تقدير معادلة الانحدار الخطي سيتم التأكد من صلاحية النموذج المقدر وخلوه من عيون القياس، وذلك بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية وكانت كما هو موضح بالجدول رقم (3)

جدول رقم (3) نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر

الاختبار	F-statistic	Probability
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اختبار الارتباط الذاتي	0.411	**0.670**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey اختبار ثبات تباين	0.082	**0.776**
Normality test: Jarque- Bera اختبار التوزيع الطبيعي	5.325	**0.069**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

يتضح من الجدول السابق نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM Test حيث القيمة الإحصائية (F=0.411) وبدلالة إحصائية (p=0.670) وهي أكبر من 5%، وعليه نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم أي أن سلسة البواقي لا تحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي. كما أظهرت نتائج اختبار ثبات تباين البواقي Breusch-Pagan-Godfrey أن القيمة الإحصائية (F=0.082) بدلالة إحصائية (p =0.776) وهي أكبر من 5%، ولذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم وهو ثبات التباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر. ولمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر تم إجراء اختبار Jarque-Bera وكانت قيمة (J= 5.325) بدلالة إحصائية (p = 0.069) وهي أكبر من 5%، ومنه نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم وهو أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح بالشكل رقم(2).

شكل رقم (2) التوزيع الطبيعي لسلسلة الخطأ العشوائي

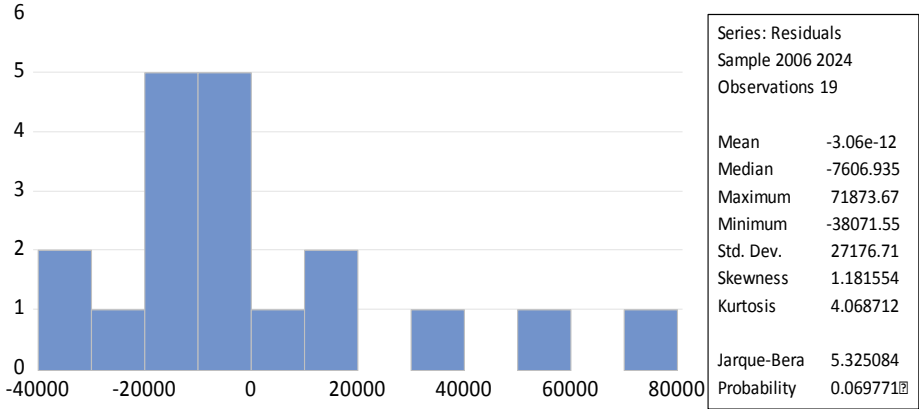

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

وبعد إجراء اختبار الاستقرارية (CUSUM) للنموذج كما هو موضح بالشكل رقم (3) تبين خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة إذا وقع المنحنى البياني لإحصائية الاختبار داخل الحدود الحرجة وعند مستوى 5%، وعليه فإن النموذج المقدر يتسم بالاستقرار.

شكل رقم (3) اختبار استقرار النموذج

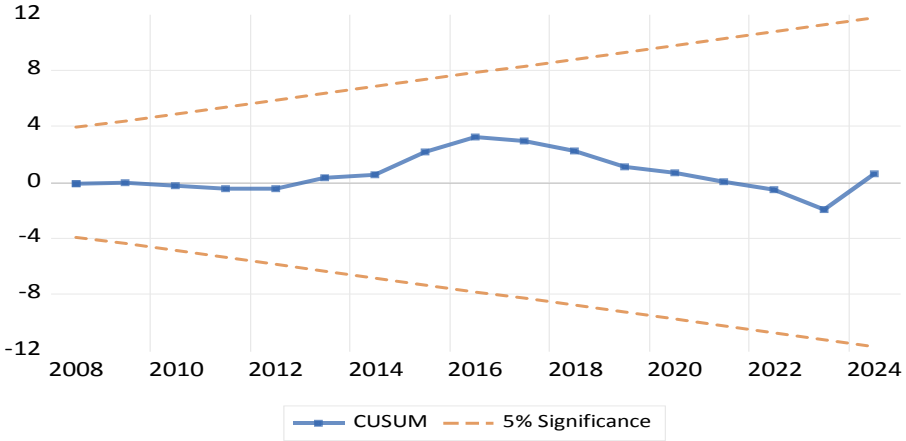

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

4.اختبار السببية لجرانجر.

يتم إجراء اختبار السببية لجرانجر لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات، وتشير نتائج التقدير للعلاقة السببية الموضحة بالجدول رقم (4) إلى أن القيمة الإحصائية (F=4.011) وبدلالة إحصائية (p =0.046) للعلاقة المتجهة من دعم المحروقات FS إلى عجز الموازنة العامة GBB كانت معنوية وأصغر من 5%، وهذا يدل على أن دعم المحروقات يتسبب في عجز الموازنة العامة للدولة. كما أن القيمة الإحصائية (F=1.787) وبدلالة إحصائية (p=0.209) للعلاقة المتجهة من عجز الموازنة العامة GBB إلى دعم المحروقات FS كانت غير معنوية وأكبر من 5%، وهذا يدل على أن عجز الموازنة العامة لا يسبب في وجود الدعم للمحروقات. وعليه فإننا نقبل فرضية أنه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من دعم المحروقات إلى عجز الموازنة العامة.

جدول رقم (4) نتائج اختبار السببية لجرانجر Granger Causality

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FS does not Granger Cause GBB	17	4.01108	0.0463
GBB does not Granger Cause FS		1.78729	0.2092

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 13

5.تفسير النتائج.

يلاحظ من نتائج معادلة الانحدار الخطي المقدرة أن الحد الثابت كان موجباً وأكبر من الصفر ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 10% حيث قيمة t المحسوبة تساوي(1.817) وهي أكبر من قيمتها الجدولية بدلالة إحصائية (p

0.08=)، كذلك فإن قيمة معلمة المتغير المستقل وهو دعم المحروقات كانت سالبة وذات معنوية إحصائية عند مستوى 1% حيث قيمة t المحسوبة تساوي (3.936−) وهي أكبر من قيمتها الجدولية بدلالة إحصائية(p =0.001)

وهذا يثبت وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مما يفسر أن الاستمرار في تخصيص المزيد من الإيرادات النفطية لدعم المحروقات سيعمل على زيادة قيمة العجز في الموازنة العامة. حيث إن تخصيص ما قيمته مليون دينار لدعم المحروقات سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العجز في الموازنة العامة بما يعادل(4.62−) مليون دينار.

وعليه نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه يوجد أثر سلبي لبرنامج دعم المحروقات على رصيد الموازنة العامة.

النتائج.

على الرغم من أنّ إصلاح نظام الدعم ليس بالأمر اليسير،فإنّ التوجه نحو سياسة الدعم الموجه تدريجياً أصبح ضرورة ملحة، وقد زادت الحاجة إلى ذلك تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يجعل الدولة الليبية أمام وضع مالي صعب خاصة في ظل الاستمرار في تمويل مختلف برامج الدعم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الآتي:

وجود علاقة معنوية عكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مما يفسر أن الاستمرار في تخصيص المزيد من الإيرادات النفطية لدعم المحروقات سيعمل على زيادة قيمة العجز في الموازنة العامة.

تشير نتائج اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من متغير المستقل دعم المحروقات إلى المتغير التابع عجز الموازنة العامة، وليس العكس.

أدى استمرار برنامج دعم المحروقات إلى زيادة كبيرة في عجز الموازنة مما أثر سلباً على قدرة الحكومة على تخصيص الموارد لأولويات التنمية.

تقلبات أسعار النفط العالمية وعدم الاستقرار الأمني في الدولة الليبية زاد من صعوبة الوضع المالي للدولة، مما أدى لضرورة الحاجة إلى إصلاح برنامج دعم المحروقات. نظام الدعم الشامل وغير الموجه للمحروقات في ليبيا غير مستدام مالياً، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية المستمرة التي نعيشها.

التوصيات.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كالآتي:

الانتقال التدريجي نحو نظام دعم موجه للمحروقات: يجب اعتماد نهج متدرج لإصلاح دعم المحروقات والابتعاد عن التحول الشامل باعتماد آلية موجهة وأكثر تركيزاً على دعم الأسر محدودة الدخل والفئات الضعيفة اقتصادياً واجتماعيا.

استخدام آليات استهداف متنوعة: يمكن تبني مجموعة من المعايير المبنية على مستوى الدخل، والاستهداف الجغرافي، وإشراك المجتمع المدني، وذلك لضمان وصول نظام الدعم المُعاد هيكلته إلى المستفيدين.

تحسين الشفافية: يجب على الحكومة تعزيز الشفافية في إدارة دعم المحروقات والتواصل مع المجتمع لبناء الفهم وتقديم الدعم للعملية الإصلاحية.

إعادة استثمار الوفورات من برامج إصلاح الدعم: يجب توجيه الوفورات المالية الناتجة عن إصلاح برنامج دعم المحروقات نحو تحسين الخدمات العامة، والاستثمار في البنية التحتية، وتحويل هذا الفائض إلى دعم نقدي يستفيد منه ؛ لتحسين الرفاهية العامة للأفراد.

تحديد الأولويات وتسلسل الإصلاحات: نظراً لتعقيد وانعكاسات الإصلاحات الاجتماعية والسياسية المحتملة لبرامج دعم المحروقات، يجب تحديد الأولويات وتبني تسلسلاً منظماً للإصلاحات لضمان الانتقال السلس في هذه المرحلة.

المراجع

فتحي حسن دندن، وزين الدين قدار (2022) **الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العالمة للدولة:** دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020) مجلة أفاق للبحوث والدراسات،5(1).

مميش، عيدودي(2018)، **أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن** في الجزائر خلال الفترة(1986-2017)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ،6502-2600.

مريم قدارة، فاطمة الزهراء (2019)، **دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر** خلال الفترة (2000-2018) التحليل إلى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية، 5(2)، ص970.

محمد حمدي زيهان(2021)، **الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي**، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد(13)، العدد(1).

محمد كمال، هدى إكرام (2021)، **تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة التنوع الاقتصادي، الجزائر، المجلد(2)، العدد(1).

عادل أحمد حشيش (1989) **مشكلة الدعم والأمن الغذائي في مصر**، دار الجامعات المصرية.

دراسة صندوق النقد الدولي (2013)، **إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات**، متاح على الرابط www.imf.org

دراسة البنك الدولي (2019)، **تحرير أسعار الوقود: الأثار الاجتماعية والبيئة**، متاح على الرابط www.albankaldawli.org/ext/ar

مقال من مجلة الطاقة العالمية "**التجارب الدولية في إصلاح دعم الوقود**، متاح على الرابط www.worldenergyregulatoryforum.org

تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **الحماية الاجتماعية والدعم السلعي: الآثار والإصلاحات**، متاح على الرابط www.undp.org/publications

دراسة منظمة التجارة العالمية، **التجارة والدعم السلعي: الآثار والإصلاحات**، متاح على الرابط www.wto.org

التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي 2021م متاح على الرابط متاح على الرابط www.audit.gov.ly/ar/

النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، لعدة سنوات (2006-2024)، متاح على الرابطwww.cbl.gov.ly